

المجلد: 08، العدد: 03 (2024)، ص 507-524

قرن من الأسطوغرافيا الجزائرية: تأملات نقدية
A century of Algerian historiography: critical reflections

مصطفى سداوي

مخبر التاريخ المحلي والذاكرة الجماعية والمقاربات الجديدة

جامعة البويرة (الجزائر)

m.sadaoui@univ-bouira.dz

ملخص:	معلومات المقال
تستعرض هذه الدراسة المسيرة القرنية للأسطوغرافيا الجزائرية (المعاصرة) منذ أواخر عشرينيات القرن الماضي إلى الوقت الحالي. وبعد إبراز أهم الانجازات والمكتسبات التي حققتها، حاولت تسليط الأضواء على أبرز المعوقات والتحديات التي لا تزال تعترض سبيلها. وركزت -بهذا الخصوص- على بقاءها أسيرة لحظات ميلادها الأولى؛ إذ انبثقت كردة فعل على المدرسة التاريخية الاستعمارية، وكان من المتوقع عقب إزالة الاستعمار واسترجاع الاستقلال، أن تنطلق إلى أفق أرحب، وذلك تجاوبا مع التحولات العميقة التي ما فتئت تعرفها البلاد، علاوة على القفزات الكبيرة التي حققها علم التاريخ عبر العالم. بيد أنها وعلى الرغم من كل ذلك، ومع انقضاء ما يقارب القرن على ظهورها، لا تزال حبيسة (قوقعة) الجدل مع المدرسة الاستعمارية، وعاجزة عن الانتقال من موقف الانفعال العاطفي إلى موقف الفعل الأكاديمي، ومن ثم التأسيس لمدرسة تاريخية جزائرية اسما ومعنى.	<p>تاريخ الارسال: 2024/10/28</p> <p>تاريخ القبول: 2024/11/29</p> <p>الكلمات المفتاحية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ الأسطوغرافيا الجزائرية ✓ التاريخ الأكاديمي ✓ الوضعانية ✓ التبعية
Abstract:	Article info
This study exposes briefly the secular march of (contemporary) Algerian historiography from the end of the 1920s to the present time. After highlighting its most important achievements and acquisitions, she tried to point out the most significant obstacles and challenges that hinder her journey. In this regard, the study focused on shedding light on its (Algerian historiography) stubbornness in remaining hostage to the first moments of its birth. Namely, it appeared as a natural reaction to the colonial historical school but it was expected that after independence, it would expand towards broader horizons, in response to the profound transformations that the country has experienced in various fields, also in harmony with the great progress made by historical science throughout the world. However, despite all this, and after a century since its appearance, it is still a prisoner of controversies with the colonial school, unable to move from emotional reaction to academic action, hence the non-existence, or even the impossibility of a true Algerian historical school.	<p>Received: 28/10/2024</p> <p>Accepted: 29/11/2024</p> <p>Key words:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ Algerian historiography ✓ academic history ✓ positivism ✓ subalternity

في أواخر عشرينيات القرن الماضي، بدأت الأسطوغرافيا الجزائرية في نسخها المعاصرة تخطو أولى خطواتها، ما يعني أنه مضى ما يقارب قرناً من الزمن منذ بدايتها إلى وقتنا الحالي. الأمر الذي يستدعي وقفة تأمل في هذه المسيرة القرنية، بغية الوقوف على مكان القوة والسعي إلى تعزيزها، ورصد مواضع القصور والعمل على تداركها، والتعرف على التحديات والرهانات التي لا تزال تواجهها، وتحفيز التفكير في الكيفية المثلى للتفاعل معها.

وتزداد هذه الوقفة التأملية أهمية، إذا علمنا أن انطلاق تلك المسيرة القرنية تزامن مع ذلك التطور الهائل والاستثنائي الذي عرفه علم التاريخ، والذي لم يسبق له مثيل منذ ظهوره في القرن الخامس قبل الميلاد¹. وقد بدأ بانبثاق مدرسة الحوليات (مارك بلوخ-لوسيان لوففر) في أواخر العشرينات (1929) في فرنسا، لتكون فاتحةً لقفزات نوعية أخرى ما برح يشهدها هذا التخصص عبر العالم؛ في فرنسا ذاتها (التاريخ الجديد **La nouvelle Histoire**)، وفي إيطاليا (ميكرو-سطوريا **Micro-Storia**)، وفي ألمانيا (تاريخ الحياة اليومية **Alltagsgeschichte**)، وفي أمريكا (التاريخ من الأسفل **History from Below**)، وفي الهند (دراسات التابع **Subaltern Studies**)، الخ... ما أفضى إلى تحولات عميقة في براديغمات "حرفة المؤرخ"، وتطورات غير مسبوقة في مفاهيم علم التاريخ وتقدم فائق في مناهج وتقنيات البحث فيه (Delacroix et autres, 2010).

الأمر الذي يضعنا إزاء استفهام ملح، مفاده: إلى أي مدى استطعت الأسطوغرافيا الجزائرية المعاصرة أن تتجاوب بشكل فعال مع التحديات التي كانت وراء ظهورها، وتستفيد -في ذات الحين- من المنجزات النوعية والتطورات الهائلة الذي ما فتئ يحققها هذا التخصص عبر العالم، ومن ثم التأسيس لمدرسة تاريخية جزائرية اسما ومعنى؟

للإجابة على هذه التساؤلات، لا مناص من إطلالة -ولو سريعة- على تلك المسيرة القرنية

1. المسيرة القرنية للأسطوغرافيا الجزائرية: إطلالة خاطفة

لم تكن الحملة الفرنسية على الجزائر في 1830 بدايةً لاحتلال عسكري شرس واستعمارٍ إحلالي مستديم فحسب، بل كانت أيضاً انطلاقةً لغزوٍ فكري ممتد، وبكفي دلالة على ذلك أنها جاءت معززةً بالمطبوعة والصحيفة والمستشرقين والمترجمين... ما يعكس قناعة راسخة بأن السيطرة المادية على الأرض لن تكفل بالنجاح والاستمرار ما لم تُعزز بالإخضاع المعنوي للإنسان، وأن التحكم في حاضر البلد ومستقبله مرتين بإعادة صياغة ماضيه وإحكام القبضة عليه. وفي هذه المعمة، كان من المنطقي أن يضطلع "المؤرخ الاستعماري" بدور محوري، وقد تجلّى ذلك -بوضوح- من خلال ما عُرف بـ "مدرسة الجزائر" **L'Ecole d'Alger** التي تركزت جهود أقطابها (Emile-Félix Gautier, Stephan Gsell, Gustave Mercier...) على شرعنة الوجود الاستعماري في البلاد وتبرير سياسته وأعماله فيها (شنتي، 2012، ص-

ص87-112). وهكذا، راحت تروج بأن: "الجزائر صنيعة فرنسية"، نافيةً وجود أمة جزائرية قبل 1830، ومدعيةً بأنها خليط من الأعراق و"الأعراش" المتنافرة والمتناحرة، وتاريخها مجرد سلسلة من غزوات خارجية متتابعة واحتلالات أجنبية متلاحقة... مؤسسةً بذلك لأطروحاتٍ ونظريات متعسفة من قبيل: "الظل الأبدي" و"العجز الفطري" و"انتصار الجغرافيا على التاريخ" و"قهر الطبيعة للثقافة"...²

وبما أن كل فعل يستلزم رد فعل مساوٍ له في القوة ومخالفٌ له في الاتجاه، فقد بدأ يظهر في أواخر عشرينيات القرن الماضي³ جزائريون مثقفون باللسان العربي ومتشبعون بأفكار الإصلاح⁴، انبروا يصوغون خطاباً تاريخياً مناوئاً لأطروحات المدرسة الكولونيالية (Haddab, 1995: 16, Remaoun, 2016). وكان من أبرزهم⁵؛ الشيخ مبارك الميلي (1897-1945) صاحب "تاريخ الجزائر في القديم والحديث"⁶ الذي صدر الجزء الأول منه في 1928، والشيخ أحمد توفيق المدني الذي نشر: "كتاب الجزائر" في 1932⁷، وكذا الشيخ عبد الرحمان الجيلالي مؤلف: "التاريخ العام للجزائر" في أربعة أجزاء والتي صدر أولها في 1952... والشيخ محمد علي دبوز الذي كتب بين 1951 و1953 مسودة الأجزاء الثلاثة الأولى من كتابه: "تاريخ المغرب الكبير" (دبوز، 2012: 1-7)...

وسرعان ما تعزز هذا التيار المتصاعد، في سنوات 1940 و1950، بشبان جزائريين آخرين؛ لكنهم هذه المرة متعلمون باللغة الفرنسية، وملتزمون بالنضال من أجل الاستقلال في إطار حركة الانتصار-حزب الشعب PPA-MTLD. نذكر منهم: محمد الشريف الساحلي (1906-1989)، ومصطفى الأشرف (1917-2007)، ومحي الدين جندر⁸... وبحكم تكوين هؤلاء في الجامعات الفرنسية، فقد قدموا إضافات منهجية معتبرة للأستوغوجرافيا الجزائرية الناشئة⁹.

ومع تراكم الجهود السابقة، وبالتزامن مع بزوغ فجر الاستقلال، انطلقت الدعوات إلى "تخليص التاريخ من الاستعمار" (Décoloniser l'Histoire) (Sahli, 1986) و"إعادة كتابة التاريخ" (La réécriture de l'Histoire) ... بيد أن الكادر البشري الضروري لإنجاز تلك المهام لم يكن متاحاً؛ حيث كان عدد حملة شهادة الليسانس في التاريخ غداة الاستقلال أقل من عدد أصابع اليدين، ناهيك عن عدم توفر أي حامل لمؤهل أعلى (قنان، 1995: 28). وهو ما يلقي الضوء على تلك المفارقة المثيرة؛ إذ في ظل تلك الدعوات الصاخبة، كان تدريس التاريخ في الجامعة الجزائرية يتم على أيدي مؤرخين فرنسيين وباللغة الفرنسية، بحيث نوقشت عشرون مذكرة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة (جامعة الجزائر 1، 2014: 16-17) DEA في التاريخ في جامعة الجزائر خلال عشر سنوات الأولى (1962-1972)¹⁰، كلها حررت باللغة الفرنسية عدا اثنتين منها¹¹، وأكثر من ذلك أنجزت المذكرات الثمانية الأولى بين 1963 و1967 طلباً من أصول فرنسية¹². وأول مذكرة DEA أنجزها جزائريٌ وحررت باللغة العربية كانت عام 1967، وهي بعنوان: "الوضعية السياسية والإدارية في المغرب الإسلامي بين 40 هـ و122 هـ" لموسى لقبال (جامعة الجزائر 1، 2014: 16).

واستمر الوضع على هذا الحال إلى غاية 1971، حيث تمت أول عملية إصلاح للتعليم العالي منذ الاستقلال، وتمحورت حول "جزارة" المنظومة الجامعية¹³. وفي هذا السياق، جرى تعريب العلوم الإنسانية في مقدمتها علم التاريخ¹⁴، وعندها بدأ يتشكل أول جيل من المؤرخين الجامعيين الجزائريين، الذين ستركون بصماتهم لعقود متطاولة على التدريس الأكاديمي والبحث العلمي في ميدان التاريخ (Remaoun, 2014). ومن أبرز الأسماء التي شكلت ذلك الجيل: محفوظ قداش، أبو القاسم سعد الله، جمال قنان، مسعود العيد، موسى لقبال، محمد العربي الزبيري، مولاي بلحميسي، محمد الطاهر العدوانى، عبد الحميد حاجيات، رشيد بورويبة، إبراهيم فخار، ناصر الدين سعيديوني، يحيى بوعزيز، الخ... وهنا لنا أن نتساءل: هل أفضي هذا التطور غير المسبوق إلى طفرة في الدراسات التاريخية؟

نجد الجواب على ذلك في تقرير أنجزه فريق من المختصين أشرف عليه الأستاذ قنان، وذلك في إطار لجنة وطنية تشكلت عام 1987 لتقويم الإنتاج العلمي والأدبي والفني بعد ربع قرن من الاستقلال. ووفقا للتقرير المذكور، كانت الجزائر حينها تتوفر على أقل من 60 كاتبًا في الموضوعات التاريخية، وهو عدد ضئيل جدًا بالنظر إلى عدد السكان الذي كان يزيد عن 23 مليون نسمة (أي كاتب واحد لما يقارب 400 ألف نسمة)، مع التنبيه إلى أن أغلب هؤلاء الكتاب لم يكونوا من الأكاديميين. كما لم يتجاوز حجم كل ما أنتج في حقل التاريخ على امتداد ربع قرن الـ 250 عنوانًا¹⁵ (بما في ذلك الدراسات المختصرة)، أي بمعدل 10 عناوين كل سنة، وهو -بنص الوثيقة- "قدر زهيد جدًا ومجهود متواضع للغاية". هذا من حيث الكم، أما من حيث المحتوى، فإنه وعلى الرغم من أن "التاريخ الوطني" -حسب كاتب التقرير- كان أول ضحايا الاستعمار، والدعوات إلى تحريره تعالت منذ السنوات الأولى للاستقلال، فإن الإنتاج التاريخي بعد ربع قرن لا يزال تحت تأثير المدرسة الاستعمارية، بل إن بعضه ما هو إلا "استمرارية لنمط تعاملها مع وقائع التاريخ الوطني" (قنان، 1995: 27).

وجدير بالذكر أنه سنوات قليلة بعد كتابة هذا التقرير، دخلت الجزائر في أزمة متعددة الأبعاد، طوت في جوفها كل عقد التسعينيات، وخلالها تعطلت جلّ ديناميكيات المجتمع وفي شتى المجالات، كما تعرضت طاقاتها الحيوية ومادتها الرمادية إلى نزيف حاد، واستمر ذلك إلى غاية مطلع الألفية الثالثة. إلا أنه ومنذ السنوات الأولى للألفية الجديدة وإلى وقت قريب أي على امتداد عقدين كاملين، ما برحت الأسطوغرافيا الجزائرية (الجامعية منها بالأخص) تعرف ظاهرة لافتة؛ أشبه ما تكون بـ "الانفجار الكبير" Big Bang؛ إذ راحت تتمدد بسرعة فائقة وفي مختلف الاتجاهات، مشكّلةً طفرة كمية لم يسبق لها مثيل. وهنا لنا أن نتساءل: إلى أي مدى تعكس هذه الزيادة الهائلة في المخرجات الكمية للأسطوغرافيا الجزائرية تطوراً نوعياً مكافئاً يلبي الاحتياجات الوطنية المتعاظمة، ويتجاوب مع المنجزات الكبيرة التي حققها التخصص عبر العالم؟

2. الأسطوغرافيا الجزائرية في الحقل الأكاديمي: رؤية نقدية

بدأت الأسطوغرافيا الجزائرية -كما رأينا أعلاه- تكتسح الحقل الجامعي وتكتسي طابعا أكاديميا بشكل واضح مع مطلع سبعينيات القرن الماضي. ومرد ذلك إلى تضافر عدة معطيات، أهمها اثنان؛ أحدهما شكلي ويتعين في عملية جزارة تخصص التاريخ على مستوى الجامعة الجزائرية في إطار سياسة إصلاح التعليم العالي التي انطلقت في ذات الفترة، والآخر موضوعي ويتحدد في مناقشة العديد من الأكاديميين الجزائريين لرسائل "دكتوراه في التاريخ" في الجامعات الأوروبية والأمريكية في أواخر الستينيات وخلال السبعينيات على غرار: أبو القاسم سعد الله (أمريكا، 1965)، علي مراد (فرنسا، 1967)، محفوظ قداش (فرنسا، 1969)، جمال قنان (فرنسا، 1970)، مولاي بلحميسي (فرنسا، 1972)، محمد العربي الزبيري (الجزائر، 1972)، ناصر الدين سعيدوني (الجزائر، 1974)، ثم فرنسا 1988، لمنور مروش (فرنسا، 1976)، محمد حربي (فرنسا، 1975)، يحيى بوعزيز (الجزائر، 1976)، جريال (فرنسا 1979)... وقد عاد أغلبهم إلى أرض الوطن وعمل في الجامعات الجزائرية، بينما بقي بعضهم في الخارج وواصلوا البحث والتأليف (هناك)، لكنهم جميعا تركوا -وإن بدرجات متفاوتة- أثارا ممتدة على الكتابة التاريخية الجزائرية. ومن تجليات ذلك، التطور النوعي وغير المسبوق الذي عرفته هذه الأخيرة¹⁶، حيث أضحت تستوفي المعايير العالمية للكتابة العلمية، كما راحت ترتاد ميادين بحث كانت إلى وقتئذ لا تزال بكرة (كالعقار، العملة، الأسعار، الوقف، الحرف والحرفيون، التاريخ الثقافي، الدراسات الإفريقية، الحياة الريفية...) وأكثر من ذلك، أخذت تفتح شيئا فشيئا على المدارس المعاصرة وتتفاعل مع رؤاها المجددة وتستفيد من مقارباتها الطريفة... ما حدا بالعديد من المراقبين الأجانب إلى التنويه بالمستوى المتميز للتاريخ الأكاديمي في الجزائر، على غرار المؤرخ المصري الكبير إسماعيل محمود الذي يرى بأنه: "ولد وشب عملاقا... نتيجة لانفتاحه على جامعات الغرب، وجامعات فرنسا بالذات" (بنحادة، 2016: 300).

ومن الجدير بالذكر أن هذه الانطلاقة القوية التي استمرت لأزيد من عقدين (من مطلع عقد السبعينيات إلى مطلع أو منتصف عقد التسعينيات من القرن الـ 20)، كانت تشوبها نقطة ضعف أساسية، تكمن في محدودية إنتاجها العلمي، وهذا كنتيجة لطبيعة لقلة عدد فاعليها أكانوا أفرادا أو مؤسسات. لكن المفارقة أنه مع تدارك هذه النقيصة بتحقيق قفزة كمية ضخمة خلال العقدين الأخيرين، حدثت قهقري نوعية رهيبة، كأنما هذه كانت ثمنا ضروريا لتلك وإن كان باهظا. وفيما يلي محاولة لتسليط الأضواء على طرفي هذه المفارقة:

1.2. قفزة كمية غير مسبوقة

وتجلت -بشكل خاص- فيما يلي:

1.1.2. أقسام التاريخ

بعد حوالي أربعة عقود من الاستقلال، لم تكن الجزائر تتوفر سوى على أربع أقسام تاريخ (في كل من: جامعة الجزائر، وجامعة قسنطينة، وجامعة وهران، إلى جانب معهد الحضارة الإسلامية في جامعة الأمير عبد

القادر)، لكن هذا الرقم تضاعف أكثر من عشر مرات في أقل من عقدين، بحيث أضحي هنالك -الآن- أزيد من 40 قسم تاريخ، بل يمكن أن يرتفع هذا العدد إلى أكثر من 50 إذا احتسبنا شعب التاريخ (على اعتبار أن "التاريخ" يتواجد في بعض الجامعات كشعبة في إطار قسم العلوم الإنسانية).

2.1.2. الأساتذة الباحثون

بالتوازي مع ما سبق، كان من الطبيعي أن يقفز تعداد أساتذة التاريخ عبر مختلف جامعات الوطن من بضع العشرات مع مطلع الألفية الحالية إلى مئات الأساتذة الدائمين، وربما الآلاف إذا احتسبنا الأساتذة المؤقتين ممن لم يناقشوا بعد أطاريحهم أو ناقشوها ولم يحصلوا بعد على مناصب عمل قارة في الجامعة. ما يستدرجنا للحديث عن ظاهرة المناقشات.

3.1.2. مناقشة الرسائل الجامعية

عرفت هذه الأخيرة (أي مناقشات الرسائل الجامعية في تخصص التاريخ) تصاعدا كميًا غير مسبوق، ولإعطاء صورة واضحة عن ذلك، سنأخذ قسم التاريخ بجامعة الجزائر (جامعة الجزائر 1، 2014) كمثال؛ حيث تزايد عدد رسائل الماجستير، والدكتوراه حلقة الثالثة، والدكتوراه التي نوقشت خلال خمسة عقود الأولى من الاستقلال كالاتي:

- ✓ العقد الأول (1962-1970): مناقشة 6 رسائل (كلها دكتوراه حلقة ثالثة).
- ✓ العقد الثاني (1971-1980): مناقشة 14 رسالة (دكتوراه حلقة ثالثة).
- ✓ العقد الثالث (1981-1990): مناقشة 21 رسالة (8 دكتوراه حلقة ثالثة، 13 ماجستير التي أخذت تحل محل الدكتوراه حلقة ثالثة).
- ✓ العقد الرابع (1991-2000): مناقشة 50 رسالة (04 دكتوراه، 01 دكتوراه حلقة ثالثة، 45 ماجستير).
- ✓ العقد الخامس (2001-2010): مناقشة 276 رسالة (43 دكتوراه، 233 ماجستير).

وهكذا، إذا قارنا بين العقدين الأول والخامس، نسجل قفزة "علاقة" في عدد الرسائل الجامعية التي نوقشت في تخصص التاريخ؛ من 6 رسائل إلى ما يقارب 300 رسالة أي أن العدد تضاعف حوالي 50 مرة. هذا، مع التنبيه إلى أن "القفزة" على المستوى الوطني أكبر من ذلك بكثير، حيث أن المثال الوارد -هنا- خاص بأعرق قسم تاريخ في الجزائر، أي بقسم كان متواجدا طيلة العقود الخمسة المشار إليها، بينما الغالبية العظمى من أقسام التاريخ لم تظهر -أصلا- إلا خلال العقد الخامس.

4.1.2. المجالات المتخصصة

كانت المجالات الأكاديمية المختصة في نشر الدراسات التاريخية إلى غاية أواخر التسعينيات، تعد على أصابع اليد الواحدة (على غرار "مجلة الدراسات التاريخية" الصادرة عن معهد التاريخ بجامعة الجزائر، و"مجلة سيرتا" الصادرة عن معهد العلوم الاجتماعية بجامعة قسنطينة، و"مجلة الذاكرة" الصادرة عن المتحف

الوطني للمجاهد...). وهي - في كل الأحوال - لا تتجاوز أصابع اليدين حتى ولو أضفنا إليها مجلات أخرى غير أكاديمية (كمجلة الثقافة، ومجلة الأصالة، ومجلة التراث، ومجلة أول نوفمبر...)، كما أن أغلبها كان يصدر بشكل متقطع... بينما تتوفر - حالياً - منصة **ASJP** (المنصة الجزائرية للمجلات العلمية) لوحدها على 866 مجلة علمية، منها 501 مجلة مختصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، معظمها ينشر الدراسات التاريخية¹⁷. وهذا دون أن ننسى وجود عشرات المجلات الأخرى التي لم تدرج بعد في المنصة المذكورة.

5.1.2. مخابر البحث

منذ مطلع الألفية الثالثة، أخذت تظهر كيانات بحثية جديدة تابعة للمؤسسات الجامعية تعرف "بمخابر البحث"، وقد بلغ تعددها - حالياً - على المستوى الوطني 1800 مخبر، منها ما لا يقل عن 60 مخبر بحث مختص في البحث التاريخي أو متعدد التخصصات (بما في ذلك تخصص التاريخ)¹⁸.

6.1.2. نشر الكتاب التاريخي

رأينا - أعلاه - أنه خلال ربع القرن الأول من الاستقلال (1962-1987) لم ينشر سوى 250 عنوان له علاقة بالتاريخ، لكن خلال العقدين الأخيرين عرفت عملية النشر قفزة كبيرة سيما بالتزامن مع مناسبات وطنية أو في إطار تظاهرات ثقافية دولية، نذكر بالخصوص: "تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007"، و"تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011"، و"الذكرى 50 للاستقلال 2012"، و"الذكرى 60 لاندلاع الثورة 2014"، "تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015"، و"الذكرى 60 للاستقلال 2022"... ويكفي أن نشير إلى أنه في إطار المناسبة الأولى فقط أي "تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007"، جرى نشر حوالي 1200 عنوانا، كان للتاريخ فيها نصيب معتبر (بن ساعو، 2017: 32). إلا أنه وكما مضت الإشارة إلى ذلك أعلاه، لم تكن هذه القفزة الكمية المعتبرة تعني - بأي حال - أن الأسطوغرافيا الجزائرية حققت تقدما مؤكداً، لأنه بالموازاة معها حدثت قهقري صادمة على المستوى النوعي، وهو ما سنحاول تسليط الضوء عليه أدناه.

2.2. قهقري نوعية لافتة

يتجلى أحد أهم مظاهر هذا التقهقر في بقاء الكتابة التاريخية الجزائرية أسيرة لحظات ميلادها الأولى. فقد ظهرت لأول مرة - كما رأينا أعلاه - في عشرينيات القرن الماضي كردة فعل طبيعية على المدرسة التاريخية الاستعمارية، وكان من المتوقع عقب إزالة الاستعمار واسترجاع الاستقلال، أن تتطلق إلى أفق أرحب، وذلك تجاوبا مع التحولات العميقة التي ما فتئت تعرفها البلاد في شتى المجالات، علاوة على المنجزات الكبيرة التي حققها علم التاريخ عبر العالم. بيد أنها وعلى الرغم من كل ذلك، ومع انقضاء ما يقارب القرن على ظهورها، لا تزال حبيسة (قوقعة) الجدل مع المدرسة الاستعمارية.

وإذا كان الأمر مفهوماً إلى حد ما، بعد ربع قرن من استرجاع السيادة الوطنية، حيث يشير التقرير المذكور أعلاه والمؤرخ في 1987 إلى أن: "الإنتاج التاريخي لا يزال يعاني في عدد من جوانبه من تأثير

المدرسة الاستعمارية، وبعض منه ببساطة، يمثل استمرارية لنمط تعامل (هذه) المدرسة مع وقائع التاريخ الوطني" (قنان، 1995: 27)، مستدركا -بعد ذلك- بأن: "بعض الباحثين المحليين حاولوا وبحظوظ من التوفيق تختلف من واحد إلى آخر، تخطي هذه العقبة وتجاوزها، وقد ترجمت مساعيهم هذه بالتطرق إلى موضوعات كانت مهمة، ولفت الانتباه والاهتمام بفترات وعصور كانت المدرسة الاستعمارية تعتبرها حالكة السواد لا يمكن النفاذ إليها... وهدم قناعات كانت تعتبر "حقائق" راسخة..." (قنان، 1995: 27). بل وأكثر من ذلك، يمكن رصد -وقتئذ- حسب التقرير "روحا جديدة لدى المؤرخين المحليين" ما فتئت تعبر عن ذاتها في شكل تطلع متنامي نحو إقامة "مدرسة في التاريخ الوطني تفرض نفسها على الساحة العلمية" (قنان، 1995: 28) ... ما يعني أنه إبان هذه الفترة على الأقل، وبالنظر إلى الجهود المعتبرة التي بذلها الآباء المؤسسون للتاريخ الأكاديمي كان هنالك أمل حقيقي في الانتقال -قريبا- من حالة رد الفعل إلى حالة الفعل والارتقاء من مستوى التقليد إلى مستوى الإبداع، فهل تحقق ذلك؟

في الواقع، لم يفتأ الوضع يتدحرج من سيء إلى أسوأ، وهو ما يؤكد عقب عقدين ونيف (2008) من صدور التقرير السابق أحد أبرز أقطاب الأسطوغرافيا الجزائرية المعاصرة؛ أبو القاسم سعد الله في "حديث صريح" مع أحد محاوريه: "ربما يمكن وصف المرحلة التي نحن فيها بمرحلة ردود الفعل على المدرسة التاريخية الفرنسية الموجهة للجزائر. وردود الفعل لا تؤسس مدرسة تاريخية جزائرية، إنها بمثابة حوار بين طرفين (هم يقولون ونحن نقول، أو كما يقول القدماء: "إن أنتم قلتم كذا قلنا كذا")، ولكي تظهر مدرسة تاريخية جزائرية يجب توفر عدة شروط منها الباحث الكفاء والمنهج العلمي والدخول إلى الوثيقة بحرية والمناخ الحر الذي يتقبل النقد البناء بصدر رحب ويرد عليه -إذا أراد- بروح رياضية. وأين ذلك منا؟" (وزناجي، 2013: 149).

ومع مرور السنين، لم يبرح هذا الحكم على قسوته يزداد صدقية أكثر، وبحدية أكبر؛ فنقرأ -على سبيل المثال- في دراسة منشورة في 2014 لأحد المهتمين بالأسطوغرافيا الجزائرية المعاصرة: "منذ نشأتها اعتبرت الجدل مع المدرسة التاريخية الاستعمارية غايتها القصوى... فمقابل حركة التغريب الاستعماري التي تقوم على نفي مقومات الأمة والدولة في المستعمرات، أسس المؤرخون الجزائريون حركة معاكسة ترمي إلى تمجيد الأمة وأسطرة ماضيها. ورغم تحقيق الاستقلال سنة 1962، ما زال السجال المجرد مع المدرسة الاستعمارية على رأس جدول الأعمال للتأليف التاريخي الجزائري... (و) داخل هذه المواجهة الأيدولوجية الصريحة، تصاغ الأسس النظرية والمناهج التي تحدد إشكاليات المؤرخين الجزائريين وتوجه أبحاثهم..." (غال، 2014: 23) ما يعني ببساطة أن الدعوة التي انطلقت منذ أزيد من 6 عقود إلى "تحرير التاريخ" أي "تخليصه من الاستعمار" لم تغير شيئا من واقع العلاقة القائمة بين الأسطوغرافيا المحلية والمدرسة الاستعمارية. ومرد هذا إلى أن الشرط الضروري لتحقيق ذلك لم يتوفر، ألا وهو تحرير عقول المؤرخين الجزائريين -أولا- من التفكير

وفق مقولات فكرية ونماذج ذهنية تبلورت في إطار تجارب الآخر أي المستعمر، بالأخص ما يسمى بـ "الوضعية" **Positivisme**.

ولتوضيح الصورة أكثر، لنأخذ السجل الدائر حول تسمية ما حدث بين 1954 و1962 كمثال؛ حيث من المعروف أن الطرف الفرنسي لم يستطع تسمية تلك الأحداث بـ "الحرب" إلا بعد حوالي ثلاث عقود من انقضاءها، وفي المقابل سماها الطرف الجزائري "ثورة" قبل ميلادها بحوالي ثلاث عقود، علاوة على وجود شبه إجماع جزائري حول هذه التسمية أثناء وقوع الأحداث ذاتها (سعداوي، 2022: 22-27). بيد أن الجيل الجديد من المؤرخين الفرنسيين المهتمين بـ "تاريخ بلادهم في الجزائر" اقترحوا مع مطلع الألفية الثالثة تسمية جديدة وهي: "حرب الاستقلال"، ترى كيف كان رد فعل الطرف الجزائري؟

انقسم، كما هي العادة، إلى فريقين:

– فريق رحب بالمقترح، واعتبر التسمية "منصفة للحقيقة ومعبرة عن الواقع التاريخي" (Tengour Soufi, 2014)، وهو – على ما يبدو – لم ينتبه للخلفية الفكرية للمقترح أو – على الأقل – لم يهتم بها، مع أن أصحاب المقترح أمثال سيلفي ثينو (Thénault, 2005 : 14) ورافاييل برانش (Branche, 2001 : 372) ... لم يخفوا ذلك، وهو توافق التسمية الجديدة مع التصور (الكولونيالي) القائل بأن الأمة كما الدولة الجزائرية وليدة الانفصال عن فرنسا (1962)، ولم يكن لها وجود قبل 1830. ويؤكد ذلك رفضهم – في المقابل – لتسمية "حرب التحرير" لأنها تفترض ضمنا وجود كيان جزائري قبل الاحتلال، حررته حرب 54-62 وأعادت بعثه من جديد.

– وفريق آخر رفض هذا المقترح أو – على الأقل – لم يكثر به، واستمر في استخدام مصطلح "الثورة" لكن في تناقض محير بين "لسان مقال" كتاباته الذي لا يكل عن التأكيد أن ما جرى بين 1954 و1962 هو "ثورة"، و"لسان حالها" الذي لا يكف عن الحديث عن المعارك والكمان والتسليح والتموين والمفاوضات... وغيرها من الموضوعات اللاصيقة بالحرب. وذلك – على الأرجح – في مسعى دفين (حتى لا نقول لاشعوري) للتأكيد على أن الجزائر انتزعت استقلالها بالقوة، ولم يكن منحة من ديغول كما تدعي كتابات استعمارية¹⁹. هذا ولا ننسى أيضا التأثير غير المباشر لما ورثته الأسطوغرافيا الجزائرية عن غريمتها الاستعمارية من مقاربة وضعية ومنهج تقليدي، يجعلها تركز على التاريخ السياسي والعسكري، وتتفر من التاريخ الاجتماعي والدروب البحثية الجديدة.

وهكذا، يمكن القول إن هيمنة المدرسة التاريخية الاستعمارية على الأسطوغرافيا الجزائرية قائمة في كل الحالات، ولا يختلف سوى شكلها؛ حيث تكون ظاهرة وصريحة أحيانا ومستترة وضمنية أحيانا أخرى. ومرد ذلك – بالأساس – إلى الطابع الحداثي أو الوقائعي للأسطوغرافيا الجزائرية، حيث تتعامل حصرا مع الوقائع والأحداث وتتجاهل ما تعبر عنه من أفكار وإشكاليات. ومن ثم، فهي سواءً ألتفتت أم اختلفت مع أحكام الأسطوغرافيا الكولونيالية على الأحداث، فإنها تفعل ذلك في كلتا الحالتين ضمن الإطار النظري الذي صاغته

هذه الأخيرة والنماذج الفكرية التي بلورتها والمقاربات المنهجية التي حددتها. ونتيجة لذلك، فهي تخلص إلى أحد الموقفين لا ثالث لهما:

- إما موقف "تابع بشكل صريح"، حيث يتبنى نفس أحكام المدرسة الاستعمارية، ويخفف من غلواء هذه التبعية تتاغمه مع الخلفيات الابستمولوجية والمنهجية لتلك الأحكام، ما يجلب له -عادة- الوصف بالموضوعية والعلمية.

- وإما موقف "تابع بشكل ضمني"، حيث يعارض أحكام المدرسة الاستعمارية، لكن في إطار ذات الخلفيات الابستمولوجية والمنهجية لهذه المدرسة، ما يسهل -في الغالب- وصمه بالذاتية والانحياز.

فنحن -إذن- في قلب مبدأ التبعية **Subalternité** الذي بلوره المؤرخون الهنود أمثال "غوها" **Juha** و"شاكربارتي" **Chakrabarty** من مؤسسي مدرسة تاريخية جديدة عرفت بـ **Subaltern Studies** (أي دراسات التابع) (شاكربارتي، 2016: 7-23، 636-646: Pouchepadass, 2010، Djerbal, 2007، 84-101). إذ أن الاسطوغرافيا الجزائرية وعلى الرغم من أنها قاومت (ولا تزال) الهيمنة الأجنبية ظاهرا، (لكنها) تتصرف -لا إراديا- كما لو أنها تابعة لها، وذلك لأن التبعية تعشش في أعماق فاعليها، فتجعلهم يقومون بسلوكيات غير منطقية. وهو ما تعكسه -بجلاء- الأعراض الملازمة لمخرجات تلك الاستوغوغرافيا كما سنرى أدناه.

3. من أعراض التبعية للاسطوغرافيا الكولونيالية

سنستعرض فيما يلي ثلاث أعراض "باطولوجية" لظاهرة التبعية التي تعاني منها الأسطوغرافيا الجزائرية المعاصرة تجاه المدرسة التاريخية الاستعمارية:

1.3. التوقع الزمني

تتسم الأسطوغرافيا الأكاديمية الجزائرية بمركزية "الفترة الاستعمارية" (1830-1962)؛ حيث يستحوذ التاريخ المعاصر لوحده على نصف الرسائل الجامعية التي أنجزت خلال خمسة عقود من البحث التاريخي 1962-2012 (تحديدا 515 رسالة من بين 1041)، بينما يتوزع النصف الآخر على المراحل التاريخية الثلاث الأخرى (القديمة والوسيط والحديثة) (علاوة وعويمر، 2013: 12). هذا، مع العلم أن الفترة المعاصرة هي أقصر تلك الفترات جميعا، كما أن دراستها تجسد تحديا حقيقيا للباحث؛ لتواجد أغلب مصادرها خارج البلاد (علاوة وعويمر، 2013: 12)، زيادة على حاجتها الماسة إلى اللغات الأجنبية، دون أن ننسى ما تتضمنه من مخاطر سياسية وإيديولوجية. لذا، فإن مما لا شك فيه أن أحد أهم الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة هو انخراط التاريخ الأكاديمي الجزائري في "سجال ممتد" مع مؤرخي المدرسة الاستعمارية، ما جعله يتوقع زمنيا في نطاق الفترة المعاصرة التي تكاد تترادف عنده الفترة الاستعمارية (1830-1962). بل إنه حتى عند تناول المراحل التاريخية الأخرى، يفعل ذلك -في الغالب- بالتبعية مع الفترة الاستعمارية، أي في إطار رد الفعل على

مؤرخيها ومجادلة أطروحاتهم من قبيل: "الميراث الروماني" و"الغزو العربي" و"القرون الإسلامية المظلمة" و"نفي وجود أمة أو دولة جزائرية قبل 1830"²⁰، الخ..

وأكثر من ذلك، فإن "مرحلة ما بعد 1962" التي تقع خارج نطاق الجدل مع الآخر، قلما يرتادها التاريخ الأكاديمي الوطني. ما أوجد فجوة رهيبية تمتد على أزيد من 6 عقود من تاريخنا المعاصر (1962-2024)، مع ما (قد) يشكله ذلك من عوائق جدية تحول دون الفهم الصحيح لحاضرنا والتعامل الأمثل معه، والاستشراف العلمي لمستقبلنا والاستعداد الجيد له. وغني عن البيان أنه لا وجود لأي مبرر علمي لاستمرار هذه الفجوة، بما في ذلك ذريعة عدم إتاحة الأرشيف، إذ أن مفهوم الوثيقة التاريخية قد تطور منذ أزيد من قرن؛ فما عاد ينحصر في الوثيقة المكتوبة، بل أضحي يشمل كل شيء يمكن للمؤرخ بحذقه ومهارته أن يتوصل به إلى معرفة الواقع التاريخي (لوغوف، 2007: 81-84)، كما أن مجال الدراسة التاريخية لم يعد قصرا على الواقع السياسي، بل امتد إلى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... وصار يتطرق لشتى الموضوعات (لوغوف، 2007: 84 وما بعدها): العمران، الديمغرافيا، التعليم، الجامعة، المعارضة، النخب، الفنانين، الإعلام، السينما، المرأة، الهجرة، الطبقة العاملة، الفاعلين الاقتصاديين، الجماعات المحلية، الإنتاج المعرفي، الخ... هذا، علاوة على أن العزوف عن تناول الوطني والعلمي لهذه المرحلة (ما بعد 1962) لم يحل دون اقتحامها من قبل الدراسات الأجنبية²¹ وأقلام محلية غير أكاديمية.

وهنا، لا يفوتنا التنبيه إلى أن هذا العزوف (إنما) يعكس أيضا جانبا من جوانب تخلف الأسطوغرافيا المحلية عن نظيرتها العالمية التي أمسى "تاريخ الزمن الراهن" *Histoire du Temps Présent* إحدى أبرز توجهاتها. إذ على خلاف المنهج التاريخي الكلاسيكي الذي لا يتصور دراسة حدث ما إلا بعد انقضاء مدة زمنية معينة على وقوعه، فإن التوجه الجديد يقتضي التعامل معه على الساخن في راهنيته وتلقائيته الفورية، بحيث لا يترك المؤرخ المعاصر لمن يأتي بعده احتكار دراسته (أي الحدث)، وذلك انطلاقا من مسلمة بسيطة مفادها أنه الأولى بذلك، إذ عاصره بكل تجلياته عبر الصوت والصورة والنص (IHTP, 1992).

هذا، وقبل إنهاء الحديث عن سمة التقوقع، لا مناص من الإشارة إلى أنها لا تتعلق بالإطار الزمني فحسب، لكن تشمل أيضا الإطار المكاني أو الجغرافي، كما سنرى أدناه.

2.3. الانطواء الجغرافي

على غرار ما أدى استمرار تأثير الظروف الأولى لنشأة الأسطوغرافيا الجزائرية إلى تقوقعها زمنيا على الفترة الكولونيالية، أفضى كذلك إلى انطواءها مكانيا على الجغرافيا الوطنية، بحيث نادرا ما تتجاوز الرسائل الجامعية حدود الجزائر. وهو ما تؤكد الإحصاءات المتاحة؛ إذ من بين 515 رسالة جامعية مشار إليها أعلاه تتعلق بالتاريخ المعاصر، أكثر من 80 % منها (أي 413 رسالة جامعية) تخص الجزائر، وأقل من 20 % فقط (تحديدا 102 رسالة) تخطت الحدود (الوطنية) إلى الفضاء المغاربي، وبدرجة أقل إلى المجالين العربي والإفريقي (علاوة وعويمر، 2013: 14-16). وكنتيجة لهذا الانغلاق على الإشكاليات التاريخية المحلية

الضيقة، غدت الاسطوغرافيا الجزائرية بعيدة كل البعد عن المسائل الإستراتيجية والنقاشات الكبرى التي "تصنع المشهد الثقافي والفكري في العالم بشكل عام وفي العالم العربي بشكل خاص" (علاوة وعويمر، 2013: ص 16). ناهيك عن افتقاد مختصين وخبراء في تاريخ بلدان محورية كالصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند وروسيا والبرازيل... تلعب أدوارا مؤثرة على الساحة الدولية وتربطنا بها علاقات إستراتيجية في غاية الأهمية. والغريب أن هذا يحدث أيضا في اتجاه معاكس لمسار تطور الاسطوغرافيا على مستوى العالم، حيث مضت - منذ أواخر القرن الـ 20 - تزدهر توجهات بحثية جديدة تدعو إلى تجاوز الحدود القومية والإقليمية الفاصلة لحركة التاريخ وتبني قراءة كلية لتاريخ البشرية. كما أخذ تخصص جديد يفرض نفسه في كبريات الجامعات تحت مسمى "تاريخ العالم" **World History** أو "التاريخ من منظور عالمي" **Global History** ويرنو إلى عرض التاريخ العالمي بوصفه تجربة إنسانية مشتركة، متجاوزا التحيزات المسبقة التي تضع تاريخ الغرب في مركز العالم وتضع تواريخ الأمم الأخرى في الهامش، وذلك وفق مداخل وأنماط جديدة كـ "الدراسات المناطقية المتقابلة" و"استقصاء ظاهري الاستمرارية والقطيعة المتكررتين في العالم" و"تاريخ الأشياء" (عثمان، 2015: 7-23)... مع تشجيع البحوث المقارنة والدراسات البينية... وهو ما لا نجد له أي صدى في الاسطوغرافيا المحلية، وذلك لأسباب عديدة لعل أبرزها ما يمكن نعتة بـ "التحجر المنهجي".

3.3. التحجر المنهجي

من المفارقات اللافتة في الاسطوغرافيا الجزائرية أنها تعارض غريمتها الاستعمارية في أحكامها ومراميها، لكنها تتبنى نفس مقاربتها الوضعية وتتبع ذات منهجها الكلاسيكي. ومن ثم فهي - على شاكلتها - تعتمد - أساسا - على الوثائق المكتوبة، وتولي اهتماما واسعا للأحداث السياسية، وتكتفي بالسرد وتنبذ التأويل (Garcia, 2010: 443-452). بعبارة أخرى، فهي - من حيث لا تدري ويدعوى الالتزام الصارم بما تعتقد أنه "المنهج العلمي" - ترفض تجاوز السقف المعرفي لأواخر القرن 19، حينما بلور الألمان ابتداءً (نيبور، لاسن، وبالأخص رانكه...) (عثمان، 2022: 125-134) ثم الفرنسيون لاحقا (مونود، لافيس، لانجلوا، سينوبوس...) منهج "النقد التاريخي" وفق تصورات وضعية "أولية".

وعلى الرغم من التحول المعرفي الكبير الذي ما برح يشهده العالم منذ مطلع القرن 20 (مبدأ اللايقين لهايزبرغ، ونسبية أينشتاين، نظرية الكاينوس، الخ...) وأدى إلى زعزعة أركان الوضعية، وفي نفس الوقت ظهور مدرسة الحوليات التي هزت عرش المنهج التاريخي الكلاسيكي، وتلاحق تطورات تلو الأخرى منذ ذلك الحين وإلى غاية الآن... بيد أن الاستوغرافيا الجزائرية لا تزال تعض بالنواجذ على ذات المنهج التقليدي الذي ورثته عن المدرسة الاستعمارية، وترفض أي مقاربات أو مناهج جديدة لم تستخدمها هذه المدرسة حتى ولو تبلورت على أيدي فرنسية كما سنرى أدناه.

وللتأكد من ذلك، يكفي إلقاء نظرة سريعة على مقررات "مناهج البحث التاريخي" في الجامعة الجزائرية، إذ سنكتشف أنها لا تزال تستنسخ ذات المحتوى منذ سبعينيات القرن الـ 20، وهو محتوى تقليدي لا يكاد

يتجاوز -كما سبقت الإشارة- السقف المعرفي السائد في أواخر القرن 19²². كما أن تدريس هذه المقررات غالبا ما يُسند إلى أساتذة مؤقتين أو خارجيين بوصفها وحدات ثانوية وسهلة التداول. بينما المفترض أن تكتسي "المنهجية" أهمية بالغة وتُولى عناية فائقة في برامج التكوين الجامعي، لكونها الفاصل بين المعرفة العامة والمعرفة العلمية، وبالتالي أهم ما ينبغي على الطالب تعلمه في الجامعة.

وبالنتيجة، فقد خلت الاسطوغرافيا الجزائرية -بشكل عام- من الدراسات المهمة بتاريخ التاريخ وفلسفة التاريخ والتنظير التاريخي وإبستمولوجيا التاريخ ومناهجه الحديثة... عدا بعض الكتب المدرسية التي هي في الأصل مطبوعات دروس تستعرض المحتوى الكلاسيكي للمقررات الجامعية وليست دراسات وبحوث حقيقية (سعيدوني، 1988: 17-18، علاوة وعويمر، 2013: 14-16).

وإزاء هذا سطوة للتصورات التقليدية، كان من الطبيعي أن لا تستفيد الاسطوغرافيا الجزائرية -إلا لماما- من المناهج الحديثة والمقاربات الجديدة التي أنتجتها مدارس القرن الـ 20: كمدرسة الحوليات *L'école des annales* في فرنسا، و"الميكرو-سطوريا" *Microstoria* في إيطاليا، و"التاريخ من الأسفل" *History from Below* في بريطانيا، و"دراسات ما بعد الكولونيالية" *Postcolonialism Studies* و"التاريخ الشمولي" *Global History* في أمريكا، و"دراسات التابع" *Subaltern Studies* في الهند، و"تاريخ الحياة اليومية" *Alltagsgeschichte* و"التاريخ المفاهيمي" *Begriffsgeschichte* في ألمانيا، الخ... كما استمرت الحواجز القائمة بين التاريخ وعلوم الإنسان الأخرى، ما حال دون التناهي أي الاستفادة من المناهج الموظفة في هذه العلوم، وبالتالي انعدام شبه تام للبحوث البيئية والدراسات العابرة للتخصصات... وكل هذا، أعاق توسّع مجال المؤرخ الجزائري إلى حقول معرفية جديدة: كالديمغرافيا التاريخية، وتاريخ البنى، والتاريخ الآتي، والأنثروبولوجيا التاريخية، وتاريخ الذهنيات، والتاريخ الكمي والجدولي، والتاريخ الجزئي، والتاريخ الشمولي... ناهيك عن طرق دروب بحثية غير مسبوقة.

وبناءً عليه، فقد طغى "التاريخ الحدثي" (أو الوقائعي) *Histoire événementielle* على الأسطوغرافيا الجزائرية بما في ذلك الأكاديمية منها؛ حيث يغلب السرد بمفهومه الكلاسيكي على التحليل والتركيب، والخبر على النظر والتحقيق، والنقل على النقد والفهم... كما كاد يختفي "التاريخ الإشكالي" في أغلب الأعمال الجامعية، إذ أنها لا تعالج إشكاليات واضحة بل تكتفي -في أحسن الأحوال- بتجميع المعلومات حول مواضيع معينة وترصفيها كرونولوجيا وموضوعيا²³... هذا ولا ننسى الغياب المفزع للتنظير مع العلم أن "البحث العلمي في التاريخ -كما يقول لوسيان فافر- لا يتحقق إلا بنظرية سابقة، فالنظرية بناء فكري يستجيب لرغبتنا في الفهم والتفسير... والمؤرخ الذي يخضع للأحداث... هو في الواقع مساعد تقني (جامع للأحداث) ليس إلا. وقد يكون عوناً جيداً لكنه لا يرقى إلى منزلة المؤرخ" (غال، 2014: 26، 111: Febvre, 1965).

وبما أن القاعدة تقضي دائما أن من لا يتقدم يتأخر، فإننا نشهد في العقدين الآخرين تقهقر مخيف في مستوى الدراسات التاريخية الجامعية بالمقارنة مع سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. إذ في سياق الإقبال المحموم على مناقشة "الرسائل الجامعية" ونشر "البحوث العلمية" في سبيل الترقية الاجتماعية، كثيرا ما يتم خرق أبجديات المنهج الكلاسيكي ذاته بل وحتى الاعتداء على أخلاقيات البحث العلمي، وهكذا نجد الكثير مما ينعت بـ "الرسائل الجامعية" أو "الدراسات الأكاديمية" هي -في الواقع- مجرد نقول حرفية لمحتويات الوثائق الأرشيفية²⁴ أو سرقات (لا) علمية موصوفة لأعمال الغير.

خاتمة

انبثقت الأسطوغرافيا الجزائرية المعاصرة في أواخر عشرينيات القرن الماضي كاستجابة للتحدي الذي جسده المدرسة التاريخية الكولونيالية. وعلى الرغم من الطابع الانفعالي الذي ميزها، إلا أنها كانت ناجحة إلى حد بعيد، لتناغم ذلك مع متطلبات السياق الذي درجت فيه. وهو ما يؤكد اقتدارها على نسف دعاوي مؤرخي المدرسة الاستعمارية المؤسسة للسيطرة الكولونيالية، وفي المقابل إرساء الدعائم النظرية للفعل التحرري الذي قاد إلى الانعتاق في 1962.

بيد أنه، وكما هي القاعدة دائما، لم يكن بدّ من أن يفضي تثبيت الإجراءات التي أدت إلى نجاح سابق إلى فشل لاحق. إذ وعلى الرغم من ارتفاع الدعوات إلى تخليص التاريخ من الاستعمار منذ 1962، تشهد تنامي تبعية الأسطوغرافيا الجزائرية له، وهذا لأن الشرط الضروري لذلك لم يتحقق وهو تحرير عقول المؤرخين الجزائريين -ابتداءً- من التفكير وفق أطر نظرية ونماذج ذهنية تبلورت في خضم تجارب المستعمر، بالأخص ما سُمي بـ "الوضعية" **Positivisme**. ومرد ذلك -بالأساس- إلى بقاء تلك الأسطوغرافيا حبيسة السياق الانفعالي الذي نشأت فيه، فلم تستطع تجاوزه، أو بتعبير ابن خلدون "ما ألفته في الأحوال حتى صار خلقاً ومملكةً وعادةً تنزل بمنزلة الطبيعة والجبل". ومن ثم، فعدا استثناءات قليلة تُحفظ ولا يُقاس عليها، لا يعدو الفعل التاريخي الجزائري أن يكون في إحدى الحالتين:

إما تقليد إيجابي للأخر (المهيمن)؛ أي التأريخ للفعل الاستعماري، أو بعبارة أوضح كتابة تاريخ فرنسا في الجزائر مع الزعم -عن جهل أو عن عمد- أنه تاريخ الجزائر، وهو ما يفعله المستعمر ذاته. وإما -في أحسن الأحوال- تقليد سلبي له، أي التأريخ لرد الفعل الجزائري على الوجود الاستعماري وفعله، ما يعد إقرارا ضمني بأن لا وجود للجزائر ولا تاريخ لها إلا في البوتقة الاستعمارية، وتأكيد ضمني للدعوى القائلة بأن "الجزائر صنيعة فرنسية".

بينما المنشود هو كتابة تاريخ "الفعل الجزائري" الذي لم يكن -بأي حال من الأحوال- نتيجة للفعل الاستعماري وإن جرى في سياقه، إذ له أسبابه العميقة وأصوله الممتدة في التاريخ الطويل للبلد وثقافته العريقة. بتعبير آخر، هناك فعل (وطني) مقابل فعل (استعماري)، أي تفاعل وليس انفعال أو رد الفعل، وبالتالي، يوجد

تاريخان مستقلان وليس تاريخ مشترك كما يتصور الفريق الأول، ولا تاريخ مهيمن وآخر تابع كما يستبطن ذلك -لاشعوريا- الفريق الثاني.

التعليقات والشروحات

1. هذا طبعا إذا سلمنا أن هيرودت (484 ق.م-425 ق.م) هو أبو التاريخ.
2. تذهب المدرسة الاستعمارية إلى أن الجزائر هي ثمرة لصدفة جغرافية؛ إذ ظهور دولتين في كل من الجناحين الشرقي والغربي للمغرب الكبير أدى إلى انبثاق دولة في الوسط... أي أن الجغرافيا فرضت إرادتها على التاريخ... والطبيعة قهرت الثقافة La nature aurait vaincu la culture. ينظر مثلا:
- E.F. Gautier, *Le passé de l'Afrique du nord*, Paris, 1952, P 10.
- شارل أندري جوليان، *تاريخ إفريقيا الشمالية*، ج 1، تر: محمد مزالي، تونس، 1969، ص 34-35.
- Fouad Soufi, *En Algérie: l'Histoire et sa pratique*, in *Savoirs historiques*, CRASC, 2006, p-p : 123-138.
3. تجدر هنا الإشارة إلى جهود علماء وباحثين جزائريين مهدت لعملية كتابة التاريخ الوطني بأقلام جزائرية، ونخص بالذكر كل من: محمد بن أبي شنب (1869-1929) الذي حقق ونشر العديد من المخطوطات كـ "تحفة اللبيب" لابن عمار عام 1902، و"ترجمة الأنتظار" للورتيلاي عام 1908، "عنوان الدراية" للغبريني عام 1910، و"البستان" ابن مريم... وكذا أبو القاسم الحفناوي (1852-1941) الذي وضع معجما بيوغرافيا خاصا بأعلام الجزائر، وذلك بعنوان "تعريف الخلف برجال السلف"، ويمكن أن نضم إليهم (مع فارق في التوجه) عمار بوليفة (1865-1930) الذي كتب "جرجرة عبر تاريخ" بالفرنسية الخ...
4. ولا يفوتنا أن ننبه إلى أن كل المعنيين هنا -وعلى غرار جل أقطاب الحركة الإصلاحية في الجزائر- كانوا قد درسوا بجامع الزيتونة.
5. في الواقع، أول كتاب تناول تاريخ الجزائر ككيان سياسي مع مطلع القرن الـ 20 هو كتاب المؤرخ التونسي عثمان الكعاك الموسوم بـ "موجز التاريخ العام للجزائر من العصر الحجري إلى الاحتلال الفرنسي"، وصدر في 1925.
6. يقول ابن باديس في الكتاب: "وقفت على الجزء الأول من كتابك "تاريخ الجزائر في القديم والحديث" فقلت لو سميت "حياة الجزائر" لكان بذلك خليقا، فهو أول كتاب صور الجزائر في لغة الضاد صورة تامة سوية، بعدما كانت تلك الصورة أشلاء متفرقة هنا وهناك..."، مبارك الميلي، *تاريخ الجزائر في القديم والحديث*، ج 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص 9-10.
7. تجدر الإشارة إلى أن أحمد توفيق المدني كان قد نشر قبل هذا التاريخ كتابا آخر حول تاريخ قرطاجنة وذلك في 1927.
8. يمكن أن نضم إليهم أيضا مولود قايد وبالأخص محفوظ قداش الذي نشر في عام 1951 كتابين صغيرين موسومين بـ "القصة في عهد الأتراك" و"القصة في أيامنا الراهنة"، وقد استرعى ذلك انتباه المؤرخ الفرنسي مارسيل إيميري الذي أعجب بالعملين وقام بكتابة عرض لهما في "المجلة الإفريقية". أنظر: مولود عويمر، 2019، *التاريخ والمؤرخون المعاصرون، الجزائر*، شركة الأصالة للنشر، ص 78.
9. درس كل من محمد الشريف ساحلي ومصطفى الأشرف على التوالي الفلسفة والأدب العربي في ثانويات باريس، كما ناضل ساحلي نجم شمال إفريقيا ثم في حزب الشعب وأخيرا في جبهة التحرير الوطني، ونشر عدة كتب منها "رسالة يوغرطة" (1947) و"عبد القادر فارس الإيمان" (1953). أما الأشرف فقد نشر العديد من المقالات في سنوات 1950 و1960، بعضها جرى تجميعها في كتاب نشر تحت عنوان "الجزائر الأمة والمجتمع" (1965). ينظر:
- Hassan Remaoun, «Les historiens algériens issus du Mouvement national», *ibid*, p 4.
10. وفي نفس الفترة نوقشت ثمانية رسائل دكتوراه حلقة ثالثة في التاريخ في جامعة الجزائر، ثلاث منها فقط حررت باللغة العربية، وهي: - رسالة نور الدين علالي بعنوان "فضائل الأنام من رسالة حجة الإسلام" 1969، ورسالة عبد القادر زبادية الموسومة: "ممكلة سنغاي في عهد الأسقيين 1493-1591" في 1970، ورسالة العربي الزبيري بعنوان "تجارة الشرق الجزائري قبل الاحتلال 1792-1830" عام 1972. يُنظر: المصدر نفسه، ص 622.

11. هما: مذكرة موسى لقبال المذكورة في المتن وذلك سنة 1967، ومذكرة محمد بن عبد الكريم الموسومة بـ "تحقيق مخطوط التحفة المرضية ودراسة على المؤلف" سنة 1969. يُنظر: المصدر نفسه، ص-ص: 16-17.
12. نذكر على سبيل المثال لا الحصر المذكرات التالية:
 - Pierre Contat «Cherchell à l'époque française 1840-1963».
 - Claude Etienne Murin, «Les finances du royaume de Majorque à la fin de son indépendance».
 - Fanny Colonna «Mouloud Feraoun ethnologue et romancier»...
- يُنظر: المصدر نفسه، ص 16.
13. لمعلومات أكثر حول هذا الإصلاح، ينظر:
 - MESR, 1971, **La refonte de l'enseignement supérieur**. Principe et régime des études des nouveaux diplômes universitaires, Alger, Imprimerie officielle.
 - Mahiou, A., 2012, « **La réforme de l'enseignement supérieur en Algérie. Libres propos d'un acteur** », dans Henry, J.-R., Vatin, J.-C. (dir.), Le temps de la coopération. Sciences sociales et décolonisation au Maghreb , Paris/Aix-en- Provence, Karthala/IREMAM, p. 297-319.
 - Kamel Chachoua, « **Excellence scientifique transnationale et disqualification des sciences humaines et sociales nationales en Algérie** », Revue d'histoire des sciences humaines, 43 | 2023, 203-224.
 - Ghalamallah, M., 2014, « **L'université algérienne : de la réforme de 1971 à la réforme du LMD** », dans Guerid, D. (dir), Repenser l'université, Alger, Arak Éditions, p. 35-56.
 - Kadri, A., 1982, « **La réforme de l'enseignement supérieur et l'enseignement du droit en Algérie** », dans Politiques scientifiques et technologiques au Maghreb et au Proche-Orient, Paris, CNRS Éditions, Les Cahiers du CREM, 14, p. 265-285.
14. وفي هذا السياق، تمت الاستعانة بالعديد من الأساتذة العرب المتخصصين في التاريخ، نذكر منهم: صلاح الدين العقاد، ليلي الصباغ، ومحمد أنيس، وتوفيق برو، وأحمد العدوي، وإبراهيم نجيب ميخائيل، هشام الصفدي، عبد الفتاح رمسيس، الخ...
15. وتتوزع كالاتي: 12 عنوان في التاريخ القديم، 43 في التاريخ الوسيط، 60 في التاريخ الحديث، و 135 عنوان يغطي الفترة الممتدة بين 1830 و 1962. ينظر: جمال قنان، 1995، المصدر السابق، ص 23.
16. هذا لا يتعارض مع ما ورد أعلاه في التقرير الذي أنجزه فريق من المختصين تحت إشراف الأستاذ قنان، إذ كلامنا هنا لا يتعلق بمجمل الإنتاج التاريخي كما هو الحال بالنسبة للتقرير المعني، وإنما بالشق الأكاديمي منه فحسب، وهو لم يكن يمثل سوى جزءاً محدوداً من الإنتاج التاريخي الوطني خلال الفترة المعنية.
17. يُنظر موقع منصة المجلات الوطنية العلمية: <https://www.asjp.cerist.dz>
18. يُنظر الموقع التالي: <https://dalilab.dgrsdt.dz/list-labos.php>
19. أي أن التناقض المذكور أعلاه هو نتيجة لرد الفعل على الكتابات الفرنسية المعنية، ويبدو أن هذا السلوك تحول مع الزمن إلى ما يشبه "منعكس شرطي لا-إرادي".
- 20- للتوسع أكثر، يُنظر:
 - أعمال الندوة العلمية الدولية حول كتابة التاريخ الوطني والتعريف به، 2012، منشورات CNERRH 1954، الجزائر، بالأخص: - عبد العزيز فيلالي، "تظرة المؤرخين الفرنسيين لتاريخ المغرب القديم والوسيط"، ص-ص 29-86. - ومحمد البشير شنييتي، "آثار الجزائر وموروثها الثقافي في منظور المدرسة الفرنسية أثناء الاحتلال"، ص-ص 87-112.
 - ناصر الدين سعيدوني، 1988، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر: الفترة الحديثة والمعاصرة، الجزء 2، الجزائر، المؤسسات الوطنية للكتاب، ص-ص 35-37.
- 21- نذكر على سبيل المثال:
 - Benjamin Stora, 1995, **Histoire de l'Algérie depuis l'indépendance**, Paris, Éditions La Découverte.
 - Lacoste, Y. et C. (sous la direction de), 1991, **L'État du Maghreb**, Paris, La Découverte.

- Eveno, P., 1994, *L'Algérie*, Paris, Le Monde-Marabout.

- Anne Liskenne, 2015, *L'Algérie indépendante*, Paris, Armand Colin.

22. مرجعها الرئيسي في الغالب هو كتاب: "مدخل إلى الدراسات التاريخية" لكل من لانجولا وسينيبوس والمنشور في فرنسا في 1900.
23. من المعروف منهجيا أن البحث هو "تشاط علمي لحل مشكلة معينة"، وبالتالي فأي عمل الذي لا ينطلق من مشكلة بحثية يسعى لحللتها، ويكتفي فقط باختيار موضوع معين وجمع المادة العلمية حوله وترتيبها وفق منطق معين، فهو مجرد ملف ولا يستحق تسمية البحث.

24. الكثير مما يدعى رسائل جامعية أو دراسات أكاديمية ما هو في الحقيقة سوى نقل حرفي لما يتضمنه الأرشيف أو الشهادات بحكم افتقارها المزمّن والمفزع للمتطلبات المنهجية والإبستمولوجية للبحث الأكاديمي، ما ينفي عنها صفة الدراسة أو البحث ويجعلها مجرد أعمال على الذاكرة. والصادم أكثر، أن أصحاب مثل هذه الأعمال، كثيرا ما ينتابهم فرح هستيري بمجرد العثور على وثيقة أرشيفية وكأنها ضربة إعلامية (سكوب)، متوهمين أن حيازة الوثائق الأرشيفية هو أهم شيء في عملية البحث التاريخي. وهذا دون مُساءلة الوثيقة ونقدها وفهم ظروف وملابسات إصدارها فضلا على ضرورة تنويع المصادر التوثيقية. لذا، فإنهم في كثير من الأحيان لا يتورعون عن نقل مضامين الأرشيف الكولونيالي وبالتالي الذاكرة الكولونيالية دونما أدنى تمحيص علمي، ومع ذلك لا يجدون حرجا في تبني خطاب وطني عالي النبرة وادعاء الرد على الأطروحات الاستعمارية، بل والمزايدة على الكتابات الأكاديمية الرصينة.

قائمة المصادر والمراجع

- أعمال الندوة العلمية الدولية حول كتابة التاريخ الوطني والتعريف به، 2012، منشورات CNERRH 1954.
- بنحادة عبد الرحيم، 2016، حوار محمود اسماعيل عبد الرزاق أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة عين شمس (مصر)، مجلة أسطور، العدد الثالث، كانون/يناير 2016.
- بن ساعو محمد، 2017، "مسيرة الكتابة التاريخية في الجزائر بين أنقال التقديس ونزعات التسييس وترسبات الكولونيالية"، ذوات (مجلة إلكترونية شهرية صادرة عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث)، العدد 36.
- جامعة الجزائر 1، دليل الرسائل الجامعية من 1963 إلى 2013.
- دبوز محمد على، 2012، تاريخ المغرب الكبير، ج 1، عالم المعرفة، الجزائر.
- سعدوي مصطفى، 2022، الولاية الثالثة في الثورة الجزائرية. التاريخ الاجتماعي للقرى الثائرة، الجزائر، منشورات سراج العلوم.
- سعيدوني ناصر الدين، 1988، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر: الفترة الحديثة والمعاصرة، الجزء 2، الجزائر، المؤسسات الوطنية للكتاب.
- شاكرابارتي ديبيش، 2016، "دراسات التابع والتأريخ ما بعد الكولونيالي"، تر: ثائر ديب، مجلة أسطور، العدد الثالث، كانون الثاني/يناير 2016، ص-ص 7-23.
- عثمان عمرو، 2015، "التاريخ العالمي: موضوعه ومناهجه ودراسته من خلال تاريخ الأشياء"، مجلة أسطور، العدد 1، كانون الثاني/يناير 2015، ص-ص 7-23.
- عثمان عمرو، 2022، «مراجعة كتاب "التاريخ والنظرية والنص: المؤرخون والمنعطف اللغوي" لإليزابيث كلارك»، مجلة تبين، العدد 39 المجلد 10، شتاء 2022، ص-ص 125-134.
- علاوة عمارة، مولود عويمر (إشراف)، 2013، نصف قرن من البحث العلمي بالجامعة الجزائرية 1962-2012، منشورات كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة.
- عويمر مولود، 2019، التاريخ والمؤرخون المعاصرون، الجزائر، شركة الأصالة للنشر.
- غالم محمد، 2014، المؤرخون الجزائريون والمرجعيات الخلدونية، مجلة إنسانيات، العدد المزدوج 65-66، ديسمبر 2014.

- قنان جمال، 1995، "واقع الدراسات التاريخية بعد ربع قرن من استعادة الاستقلال الوطني"، مجلة الذاكرة (الصادرة عن المتحف الوطني للمجاهد)، السنة الثانية، العدد الثالث.
- لوغوف جاك، 2007، التاريخ الجديد، تر: محمد الطاهر منصوري، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
- وزناجي مراد، 2013، حديث صريح مع أ. د. أبو القاسم سعد الله في الفكر والثقافة واللغة والتاريخ، ط3، الجزائر، حبر للنشر.
- Branche (Raphaëlle), 2001, **La guerre d'Algérie : une histoire apaisée**, Editions le Seuil, Paris, 2001.
- Chachoua Kamel, 2023, « **Excellence scientifique transnationale et disqualification des sciences humaines et sociales nationales en Algérie** », *Revue d'histoire des sciences humaines*, 43 | 2023, 203-224.
- Daho Djerbal, 2007, « **Critique de la subalternité** », Dans *Rue Descartes*, 2007/4 (n° 58), Éditions Collège international de Philosophie, pages 84 à 101.
- Delacroix C., Dosse F., Garcia P. et Offenstadt N., 2010, **Historiographies 1 et 2**, Paris, Folio histoire, Editions Gallimard.
- Febvre, L., 1965, **Combats pour l'histoire**, Paris, 2^{ed}. A. Colin.
- Haddab M., 1995, « **Statut social de l'histoire : Eléments de réflexion** », In : *comment on enseigne l'Histoire en Algérie ?*, CRASC.
- IHTP, 1992, **Ecrire l'Histoire du temps présent**, Paris, CNRS-Editions.
- Ghalamallah, M., 2014, « **L'université algérienne : de la réforme de 1971 à la réforme du LMD** », dans Guerid, D. (dir), **Repenser l'université**, Alger, Arak Éditions, p. 35-56.
- Kadri, A., 1982, « **La réforme de l'enseignement supérieur et l'enseignement du droit en Algérie** », dans **Politiques scientifiques et technologiques au Maghreb et au Proche-Orient**, Paris, CNRS Éditions, Les Cahiers du CRESM, 14, p. 265-285.
- Maurel Chloé, 2014, **Manuel de l'Histoire global. Comprendre le «Global Turn» des sciences humaines**, Paris, Armand Colin.
- MESR, 1971, **La refonte de l'enseignement supérieur. Principe et régime des études des nouveaux diplômes universitaires**, Alger, Imprimerie officielle.
- SAHLI Mohamed Chérif, 1986, **Décoloniser l'Histoire**, Alger, E.A.P.
- Soufi Fouad, 2006, **En Algérie: l'Histoire et sa pratique**, in **Savoirs historiques**, CRASC, p-p : 123-138
- Siari Tengour Ouanassa et Soufi Fouad, 2004, « **Les Algériens écrivent, enfin, leur guerre** », *Insaniyat / إنسانيات* [En ligne], 25-26 mis en ligne le 14 août 2012, consulté le 21 juillet 2015. URL : <http://insaniyat.revues.org/6600>
- Thénault (Sylvie), 2005, **Histoire de la guerre d'indépendance Algérienne**, Ed. Flammarion, Paris.
- Remaoun Hassan, 2004, « **Les historiens algériens issus du Mouvement national** », *Insaniyat / إنسانيات* [En ligne], 25-26 | 2004, mis en ligne le 13 août 2012, consulté le 06 octobre 2016. URL : <http://insaniyat.revues.org/6539>;
DOI: 10.4000/insaniyat.6539
- <https://www.asjp.cerist.dz/>
- <https://dalilab.dgrsdt.dz/list-labos.php>